

Distr.  
GENERAL

A/52/180  
S/1997/448  
11 June 1997



ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن  
السنة الثانية والخمسين

الجمعية العامة  
الدورة الثانية والخمسون  
البندان ٣٩ و ١٤٨ من القائمة الأولية\*  
المحيطات وقانون البحار  
عقد الأمم المتحدة لقانون الدولي

رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة فيبعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

أتشرف وبناء على توجيهات من حكومتي أن أحيل إليكم طيه نص الجزء أ من الفقرة الخاصة بقضية احتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والعلاقات مع إيران والذي ورد في البيان الصحفي الصادر عن الدورة الثالثة والستين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في الرياض يوم ٢٥ محرم ١٤١٨ الموافق ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧.

وأكون ممتنا إذا ما اتخذتم ما يلزم لعمم هذه الرسالة ومرفقها بوصفيما وثيقة من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة تحت البندان ٣٩ و ١٤٨ من القائمة الأولية.

(توقيع) خالد خليفة الملا  
القائم بالأعمال بالنيابة

## مرفق

مقططف من بيان أصدره المجلس الوزاري لمجلس التعاون  
الخليجي في دورته الثالثة والستين التي عقدت في  
الرياض يوم ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧

٠ قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والعلاقات مع إيران:

أ - قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة:

استعرض المجلس الوزاري مستجدات قضية احتلال إيران للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وإذا لاحظ استمرار الحكومة الإيرانية في تنفيذ إجراءات ترمي إلى تكريس احتلالها للجزر الثلاث إمعاناً في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، مما يشكل إصراراً على الاستمرار في خطواتها الاستفزازية غير المبررة، كرر المجلس أسفه الشديد لاستمرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الامتناع عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن المنظمات والهيئات والتجمعات الإقليمية والدولية الأخرى الداعية إلى حل هذا النزاع حلاً سلمياً. كما عبر المجلس الوزاري عن استنكاره للإجراءات الإيرانية المتالية في الجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة واستمرار قلقه من عواقب إمعان الحكومة الإيرانية في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة في الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، بما يمثل انتهاكاً لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة وتعدياً على حقوقها في هذه الجزر ويعرض الأمن والاستقرار في المنطقة للخطر ويتناقض مع مبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة.

وإذ يجدد المجلس الوزاري تأكيده على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ودعمه المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، يكرر المجلس مطالبته الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة منشآت إيرانية في الجزر بهدف تغيير تركيبتها السكانية، وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة كافة المنشآت التي سبق تنفيذها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

— — — — —